

ولا حبس ان تغذر **قيل** وان يشترط الغنى
 ان سئل الاصل **فصل** وتسقط
 في الوجه بوجوبه وبتسليمه نفسه حيث
 يمكن الا شتيفاً وفيهما بسقوط ما عليه
 وحصول شرط سقوطها وبالايراد الصلح
 عنها ولا يبرأ الاصل الا في الصلح ان لم يشترط
 بقائه وباتطايه ما ضمن وله الرجوع
 ويصح معها طلب الخصم ما لم يشترط برائه
 فتقلب حوالة **فصل** وصحيتها
 ان يعين بما قد ثبت في ذمته معلومه
 ولو جهولاً ولا رجوع او سببت فيها

وله الرجوع قبله **فاستد** ها ان يعين
 بغير ما قد ثبت كبعين قيمه قد تلف وما
 سوا ذلك فباطله كالمصادرة وضمنت
 ما يعرق او يترق ونحوها الا لغرض
فصل ويرجع المأمور بالتليم
مطلقاً او بهما في الضمة لا المتبرع **مطلقاً**
 وفي الباطله الا على القابض وكذلك في القاسية
 ان سئل عما لم يملكه الاصل فمترد
باب الحوالة انما تصح لمنظها او في حكمه
 وقبول المحال ولو غايباً واستقرار الدين
 على المحال عليه معلوماً مساوياً بالدين المحال ففساداً **صفة**